منهج الشيخ البهشتي في كتابه الخُلاصة الصرفيّة في شرح الرسالة العزيّة

ا.د. محمود فوزي عبد الله الكبيسي

E mail: mahmood.alkubaisy@gmail.com

رجاء علي خضير

Email: RajaaAli798@gmail.com

كلية الآداب –الجامعة العراقية

The approach of Sheikh Al-Bahshti in his book Al-Khulasa Al-Sarfiyyah fi Sharh Al-Risala Al-Azziyah

prof. Dr. Mahmoud Fawzi Abdullah
E mail: mahmood.alkubaisy@gmail.com
Rajaa Ali Khudair
Email: RajaaAli798@gmail.com
Iraqi University / College of Arts

المستخلص

إنّ لكل عالم منهجاً يختصُّ به ويميّزه من غيره، ويبيّن لنا شخصيته العلميّة، والشيخ البهشتي كان منهجه في الكتاب تبياناً وتوضيحاً وشرحاً لمتنٍ من المتون الصرفية المهمة التي حاول فيه أنْ يشرح نظمه ويبيّن فوائده، وفضلاً عن هذا فإنّ البحث عن منهج عالم من العلماء لاسيما المغمورين منهم لا يعدُّ بالأمر اليسير؛ وذلك لأنّ الموضوع يتعلّق بالبحث والتنقيب عن سمات منهجه من خلال التحليل لنصوصه بصورة دقيقة متعمّقة، ومن هنا فقد بدأ تحقيق كتاب الخلاصة الصرفية لمتن العزِّي للشيخ البهشتي، وبعد التحقيق والتحليل لنصوصه وكلماته وقفنا على أهم سمات منهجه في شرحه لأهم متن من المتون الصرفية ألا وهو متن الإمام الزنجاني المعروف بالمتن العزّي، ومن هنا عقدت النيّة فوسم بحثنا بـ (منهج الشيخ البهشتي في كتابه الخُلاصة الصرفيّة في شرح الرسالة العزيّة)، واشتمل على تمهيدٍ ومبحثين، جاء التمهيدُ ليبيّن شخصية الشيخ البهشتي وترجمته ترجمة وافية بما وقع بين أيدينا من مصادر تناولت سيرته، في حين جاء المبحث الاوّل ليتناول منهج الشيخ البهشتي العلمي وبيان أهم سماته متمثلين بنماذج توضّح سمات منهجه، وأمّا المبحث الآخر فضمَّ سمات المنهج الشكلي لدى الشيخ البهشتي، وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلّنا إليها.

الكلمات المفتاحية: (البهشتي، الخلاصة الصرفية، الرسالة العزِّية، الزنجاني، منهج البهشتي).

Abstract

Every world has a methodology that is specific to him and distinguishes him from others, and he shows us his scientific personality, and our Sheikh Al-Bahishti was his methodology in the book as an explanation, clarification, and explanation of a body of important morphological texts in which he tried to explain its systems and show its benefits. Of them is not an easy matter; This is because the subject is related to the research and exploration of the features of his method through the analysis of his texts in an accurate and in-depth manner, and from here he began the investigation of the book Al-Khalisah morphological text of Al-Azzi by Sheikh Al-Bahishti, and after investigation and analysis of his texts and words, we stood on the most important features of his method in his explanation of the most important text of the morphological texts, which is the text Imam al-Zanjani, known as al-Matn al-Azzi, Hence, the intention was established, so our research was labeled (Sheikh Al-Bahshti's approach in his book Al-Khalasah Al-Sarfiyyah fi Sharh Al-Risala Al-Azziya), and it included a preface and two chapters. Sheikh Al-Bahshti's scientific approach and an explanation of its most important features are represented by models that illustrate the features of his approach.

Keywords: (Al-Bahishti, the morphological summary, Al-Risala Al-Azziyah, Al-Zanjani, Al-Bahishti methodology).

المُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فإنّ لكل عالم منهجاً يختصُّ به ويميّزه عن غيره، ويبيّن لنا شخصيته العلميّة، وشيخنا البهشتي كان منهجه في الكتاب تبياناً وتوضيحاً وشرحاً لمتنٍ من المتون الصرفية المهمة التي حاول فيه أنْ يشرح نظمه ويبيّن فوائده، وفضلاً عن هذا فإنّ البحث عن منهج عالم من العلماء لاسيما المغمورين منهم لا يعدُّ بالأمر اليسير؛ وذلك لأنّ الموضوع يتعلّق بالبحث والتنقيب عن سمات منهجه من خلال التحليل لنصوصه بصورة دقيقة متعمّقة، ومن هنا فقد بدأ تحقيق كتاب الخلاصة الصرفية لمتن العزّي للشيخ البهشتي، وبعد التحقيق والتحليل لنصوصه وكلماته وقفنا على أهم سمات منهجه في شرحه لأهم متن من المتون الصرفية ألا وهو متن الإمام الزنجاني المعروف بالمتن العزّي، ومن هنا عقدت النيّة فوسم بحثنا بـ **(منهج الشيخ البهشتي في كتابه الخُلاصة الصرفيّة في شرح الرسالة العزيّة)**، واشتمل على تمهيدٍ ومبحثين، جاء التمهيدُ ليبيّن شخصية الشيخ البهشتي وترجمته ترجمة وافية بما وقع بين أيدينا من مصادر تناولت سيرته، في حين جاء المبحث الاوّل ليتناول منهج الشيخ البهشتي العلمي وبيان أهم سماته متمثلين بنماذج توضّح سمات منهجه، وأمّا المبحث الآخر فضمَّ سمات المنهج الشكلي لدى الشيخ البهشتي، وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلّنا إليها، واعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر العربية وكتب التراجم والطبقات، وفي الختام فما جاء في هذا البحث من حُسن

ترتيب وتنظيم وعرض فهو من فضل الله ورحمته، و ما كان غير ذلك فمن نفسي، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

ترجمة الإمام البهشتي.

ضنّتْ كتب التراجم والطبقات بذكرِ ترجمة الإمام البهشتي، فلم نجد سوى أربعة مصادر ترجمتْ له، وعلى قلّتها فقد كان ترجمتها له على استحياءٍ؛ فلم تذكر عنه سوى اسمه وبعض مؤلّفاته، وعلى النحو الآتي:

١. سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، جاء فيه:

"ومحمدٌ المعروف بفخر خراسان شارح "تاريخ العتبى"، مات (سنة ٧٤٩)"[١].

٢. الأعلام، لخير الدين الزركلي (المتوفّى ١٣٩٦ هـ)، جاء فيه: " البُهُشْتي (749هـ)، هو محمد بن أحمد البهشتي، الأسفراييني، أبو العلاء، علاء الدين، يُعْرَف بفخر خراسان: باحث، من كتبه ..."[٢].

٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، جاء فيه: " الاسفرائنى مُحَمَّد بن احْمَد البهنسى عَلَاء الدَّين الاسفرائنى الْمُتَوفَّى سنة ٧٤٩ تسع واربعين وَسَبْعمائة، لَهُ من التصانيف ..."[٣].

٤. معجم المؤلّفين، للسيّد عمر رضا كحالة، المتوفّى سنة (١٤٠٨ هـ)، جاء فيه: " محمد فخر خراسان (٧٤٩ هـ) محمد بن احمد البهشتي، الاسفراييني المعروف بفخر خراسان علاء الدين، ابو العلاء، من آثاره ..."[٤].

ومن خلال هذه النصوص الأربعة يمكن أنْ نخلص إلى ما يأتي:

١. اتفقت جميع المصادر على اسمه، فهو محمد بن أحمد.
٢. اتفقت جميع المصادر على كنيته، فهو أبو العلاء.
٣. اتفقت جميع المصادر على لقبه، فهو علاء الدين، والاسفراييني.
٤. اتفقت جميع المصادر على أنّ شهرته كانت بـ فخر خراسان.
٥. اختلفت المصادر على لقبه فجاءتْ أغلبها على أنّه البهشتي، ولا أعلم نسبة هذه ومعناها، وقد تكون هذه النسبة إلى قرية بهشت الواقعة حالياً في إيران[٥]، في حين انفرد حاجي خليفة فقال: البهنسي، والبهنسي نسبة إلى بَهَسْنا بفتحتين، وسكون السين، ونون، وألف، قلعة حصينة عجيبة بقرب مرعش وسميساط، ورستاقها هو رستاق كيسوم مدينة نصر بن شبث الخارجي في أيام المأمون، وقتله عبد الله بن طاهر، وهو على سنّ جبل عال، وهي اليوم من أعمال حلب[٦].

وجميع ما ذُكرَ أعلاه جاء في مخطوط الخلاصة الصرفية –المخطوط الذي نروم تحقيقه– فضلاً عن أنّ نسبته كانت فيه البهشتي لا البهنسي.

- **مؤلفاته:**

ترك الإمام البهشتي –رحمه الله– عدداً من المؤلّفات، وفي مختلف الفنون والمعارف، وسأذكرها فق الترتيب الألف بائي:

- ألطف اللطائف في شرح الصحائف = تحصيل اللطائف الكلامية في شرح الصحائف الإلهية للسمرقندي – في الكلام[٧].
- تفريد الاعتماد في شرح تجريد الاعتقاد[٨].
- الرسالة البهشتية – في الرياضة[٩].
- الرسالة العينية في الحكمة الحقيقية – في الكلام[١٠].
- رسالة في الجبر والمقابلة – في الهندسة[١١].
- شرح الفرائض السراجية[١٢].
- شرح القصيدة الطنطرانية[١٣].
- شرح تاريخ العتبي[١٤].
- كتاب المعرب في شرح الأدب[١٥].
- الخلاصة الصرفية في شرح الرسالة العزّيّة.
- المآب في شرح الآداب[١٦].

- **وفاته:**

أجمعت المصادر[١٧] التي ذكرت ترجمة الشيخ محمد بن أحمد أبي العلاء البهشتي الاسفراييني أنّ وفاته –رحمه الله– كانت في سنة سبعمائة وتسعٍ وأربعين للهجرة، غفر الله له وأسكنه فسيح جناته مع النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسُنَ أولئك رفيقا.

المبحث الأوّل

المنهج العلمي عند الإمام البهشتي في كتابه (الخُلاصة الصرفيّة في شرح الرسالة العزيّة).

لكل عالم منهج يختصُّ به ويميّزه من غيره، ويبيّن لنا شخصيته العلميّة، والشيخ البهشتي كان منهجه في الكتاب بياناً وتوضيحاً وشرحاً لمتنٍ من المتون الصرفية المهمة التي حاول فيه أنْ يشرح نظمه ويبيّن فوائده، وحاول أنْ يؤوّل ما اختلّ منه بعدما طلب منه جماعة من طلبة العلم، يقول في مقدمته: "أنّ جمعاً من طلبة علم التصريف ألحوا مرة بعد أخرى أنْ أشرح لهم المختصر المعروف بالتصريف الزنجاني الذي هو صغير الحجم، وحرُّ النظم، كثيرُ الفوائد، عزيزُ الفرائد شرحا يشمل على تغيير ما تضمّنَه من الإشكال، وتأويل ما ظاهره يشعر بالاختلال، وذكر أدلة ما نقله فيه من الأقوال بغير الاستدلال على سبيل الإيجاز والاختصار؛ فاستخرت الله تعالى وشرعتُ في إجابتهم إلى مطلوبهم رغبة في أنْ يعمَّ نفعه لهم ولغيرهم من الطلاب؛ ليكون ذلك ذريعة إلى نيل الثواب إلى أنْ يتم على الوجه الملتمس[١٨].

وامتاز منهجه بميزات عدة، ميّز شرحه عن الشروح الأخرى: ومن هذه المميزات:

١. كان شرحه يعتمد على فهمه للنص من غير رجوعٍ لموارد، سواء موارِدَ مباشرة كانت أم غير مباشرة، ولذلك لم يذكر من الشيوخ والكتب إلا القليل، فشرحه منطلقٌ من فهمه للنص.
٢. كان ينسب اللغات إلى القبائل تارةً وتارة لا ينسبها.

- فمّن ذلك الذي كان ينسبه[١٩]، قوله في وجه جواز الإدغام وفكّه، قال: "فإنْ قلتَ: ما وجه جواز الإدغام وفك الإدغام في حالة الجزم؟ قلت: أمّا فك الإدغام

فهو مذهب أهل الحجاز[٢٠]، وأمّا الإدغام فهو مذهب بني تميم[٢١] وجمع من العرب، ولكل من الطائفتين تمسّك والاستدلال، وأمّا وجه مذهب أهل الحجاز التمسّك بالقياس، وهو أنْ يُقال: (لَمْ يَفْرِرْ) بالفك لعدم شرط الإدغام، وهو تحرّك الثاني من المتجانسين، ووجه المذهب الثاني: هو أنّ الراء الثانية لمّا تحرّكت لالتقاء الساكنين في نحو: لم يَفْرُرْ الرجل، ولم تفرر ابنك، نزلت تلك الحركة منزلة حركة المضارع في حالة الرفع والنصب، فأسْكن الراء الأولى، ونُقلتْ حركتها إلى الفاء، فصار في التقدير اجتماع متجانسين ساكنين، فوجب تحريك الثاني منهما ليمكِّن التلفظ بالكلمة، فلما وجب تحرّك الثاني توجّهت طرق ثلاثة في التحريك..."[٢٢].

- ومن المواضع التي كان لا ينسب اللهجات واللغات إلى أصحابها[٢٣]، قوله في لغة نسبها إلى بعض العرب، هي في الحقيقة لغة بني تميم، يقول: " وبعض العرب[٢٤] تقول في استحي: (استفعل) من اللفيف المقرون (استحِ) بحذف الياء وتقول في: (يستحيي) هو يستفعل منه يستحي بحذف إحدى اليائين، والوجه أنّهم نقلوا حركة الياء إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما، وكذلك نقول في الأمر الحاضر: استح بحذف الياء وعلة الحذف فيها لكثرة الاستعمال؛ لأنّ كثرة الاستعمال من الأشياء توجب التخفيف، كما قالوا: (لا أدري_ لا أدرِ) بحذف الياء؛ لكثرة الاستعمال، ودلالة الكسرة على الياء"[٢٥].

٣. لم يكن البهشتي ينسب الأبيات الشعرية إلى قائليها في جميع ما استشهد به، فمن ذلك:

- قوله في إلحاق الفعل لنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة: "وعدم الثبوت واقع عنده، قلت: مراعاة لصورة الماضي، وإنْ كان مستقبلاً في المعنى كما رُعِيتْ صورة المستقبل في نحو قول الشاعر(٢٦):

يحْسبُه الجاهِلُ ما لمْ يعْلمَا شيخاً على كرسيه مُعمَّما

فإنّ صورة المستقبل باقية فيه، وإنْ قلبَ معناه إلى الماضي فكذا نحن فيه.

وقوله: "وأمّا وجه حذف الآخر في حال الجزم في الوجوه الثلاثة فهو إنّ هذه الحروف مشابهة للحركة من حيث أنّ الحركة كما لا تقوم بالحركة؛ فلذلك لا تقوم ببعض هذه الحروف في جميع المواضع وهو الألف، وببعضها في مواضع كثيرة وهو الواو والياء، والحركة تسقط في حالة الجزم لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين وهما الحركة والسكون، فكذا هذه الحروف. فإنْ قيل فما ثبوت الألف في: (لا ترضاها)، في قول الشاعر(٢٧):

إذا العجوزُ كبرتْ فطلّقْ ولا ترضّاها ولا تملّقْ

- والحال حال الجزم؛ لأنّه حال النهي، قلنا ذلك طريق إشباع فتحة الضاد للشعر، وإنْ كان الأصل ترضها؛ لأنّ الفتحة لمّا أشْبعتْ تولّدتْ منه الألف كان لا يذكر وجوه الخلاف وأقوال الصرفيين، ويقتصر على أصح الآراء، وهذا يدلّ على أنّ البهشتي كان مختصراً في شرحه ولا يعتمد إلا على ما يراه صائباً.

٤. أكثر البهشتي من التعليلات الصرفية التي تنمُّ عن عقليته الصرفية. ومن ذلك:

- **المثال الرابع:** للمفرد المؤنّث الغائب، نحو: **نَصَرَتْ**، وإنّما زيدتْ التاء للفرق بين المُذكّر والمؤنّث بالزيادة أولى، وأنّ المُذكّر أصل، وهو بعدم الزيادة أجدر، وإنّما طولت التاء التأنيث للفرق أيضاً بين التأنيث التي دخلت في الاسم والتي دخلت في

الفعل، والفعل بالتاء المطوّلة أولى؛ لعدم الالتباس مع وجودها في الفعل واحتمال الالتباس في العكس(٢٨).

- قوله وأصل يرمون اي يرمون لجماعة الذكور في الغيبة كان في الأصل يرميون على وزن يضربون سلكوا فيه طريق لاستثقالهم اجتماع الكسر والضمّ مع تحرك المعتل إذا سكنوا الياء بالنقل صرت الياء مدة فالتقى ساكنان في غير المد فحذفت الياء فبقي يرمون على وزن يفعون وقوله: ففعل به ما فعل برضوا إشارة إلى التعليل الذي ذكرنا(٢٩).
- وقد ذكر المصنّف(٣٠) أمثلة من الأبنية التي يمكن بناء المبني للمفعول من الماضي، مثاله من الثلاثي المجرَّد (فعل)، ومن الرباعي /ظ١٣/ المجرَّد (فَعْلل)، ومن الثلاثي المزيد فيه: **(فُعِلَ وَأُفْعِلَ وَفُوعِلَ وَتفعّل)**، وإنّما أهمل ذكر الرباعي المزيد فيه؛ لأنّه لازم، ولا يبنى المبني للمفعول إلا من المتعدّي، فإنْ قلتَ: لِمَ غُيّرت صيغة المبني للفاعل إلى صيغة أخرى لأجل البناء للمفعول؟ ولو غُيّرت فلِمَ غُيّرت على هذا الوجه المخصوص؟ قلتُ: أمّا التغير فلإنْ تحترز عن الالتباس فإنّها لو لمْ يُغيّرْ يلتبس أنّ زيداً في ضرب زيد مرفوع على أنّه مفعول ما لم يسم فاعله أو على أنّه فاعل، وأمّا التغيير على هذا الوجه المخصوص فـ لِمعنى يناسب بيانه، أنّه ضُمّ الأول ليكون عِوضَاً من الفاعل، وقيل ليكون نسبها على أنّ المحذوف مرفوع، وكسر ما قبل الآخر؛ لأنّه لمّا خالف أصله بحذف فاعله الذي لا بدّ

له منه أُوتي بهيئة ليست لغيره من الكلم الوضعية، وهي: (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، فإنْ قلتَ: هذا منقوص بـ (دُئِل) وهو اسم لدؤسر شبيه بابن عرس(٣١)، قلت: هذا لا يرد علينا لشذوذه(٣٢)، وأمّا لأنّه منقول من دَيَل في دئل؛ إذا تحرّك، ونحن نفينا الموضوع دون المنقول، فإنْ قلتَ: لِمَ لمْ يقتصر على ضم الأول وحده أو على كسر ما قبل الآخر؟ قلتُ: إنّما لم يقتصر على ضم الأول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في أعلم، ولا على كسر ما قبل آخره؛ لأنّه لم يسم في مثل عَلِم(٣٣).

- قال: "**وَيَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَاضِي وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتوَّكِيدِ /و ٢٤/ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ**"(٣٤).

أقول: قد يلحق الفعل الذي هو غير الفعل الماضي وغير الفعل المستقبل الذي هو بمعنى الحال من المستقبل والأمر والنهي نونان للتأكيد أحداهما خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة، فإنْ قلتَ: ما الفرق بينهما في التأكيد؟ قلت: التأكيد بالثقيلة أشدُّ من التأكيد بالخفيفة، لأنّه أكثر حرفاً والازدياد في حروف البناء يوجب الازدياد في المعنى، فإنْ قلتَ: لِمَ لمْ يلحق الماضي والحال؟ قلت: لأنّهما ثابتان، والثابت لا يفتقران إلى التأكيد، وإنّما المفتقر إليه ما ليس بثابت كفعل المستقبل والأمر والنهي، نحو: سيضربن واضربن ولا تضربن، فإنْ قلتَ: لمَ امتنع دخولهما في الماضي عند الشرط حتى يُقال: (إنْ نصرنَ زيد نصرته)، وعدم الثبوت واقع

عنده، قلت: مراعاة لصورة الماضي، وإنْ كان مستقبلاً في المعنى كما روعيت صورة المستقبل في نحو قول الشاعر[٣٥]:

يحسبه الجاهل مالم يعلما شيخا على كرسيه معمما

فإنّ صورة المستقبل باقية فيه، وإنْ قلبَ معناه إلى الماضي فكذا نحن فيه[٣٦].

قال **السادس: المعتل الفاء والعين، كـ بين، في اسم مكان، ويوم وويل وويب[٣٧]، ولا يبنى منه فِعْل[٣٨].**

أقول: القسم السادس من الأقسام السبعة المعتل الفاء والعين، ووجه التسْميَة به ظاهر[٣٩]، وهذا القسم قد علم بالاستقراء التام أنّه لا يجيء إلا في الأسماء، مثل: بين، اسم مكان[٤٠]، ومثل يوم وويل[٤١]. فإنْ قلتَ: ما يكون فاؤه وعينه من حروف العلة، فهو أيضاً من اللفيف المقرون بالعلة الذي ذكرتم لِمَ لمْ يسم بذلك؟ قلتُ: وإنْ كان كذلك لكن لم يصطلحوا على إطلاق المقرون عليه بل على ما ذكر فلذلك لم يجز الإطلاق عليه[٤٢].

٥. من منهج الإمام البهشتي اعتراضه على المصنّف الإمام الزنجاني، واعتراضه كان ينطلق من مبدأ التحليل والتعليل لا من مبدأ المخالفة للعلماء، فمن ذلك:

كان يستعمل كلمة (أولى)، قال: لو قال المصنف: (ترتيب) بدل قوله: (تنبيه) لكان الأوْلى؛ لانّ تجريد النظر إلى الأبحاث الماضية من المجرَّد والمزيد منه والسالم وغير السالم والأوزان لا تستلزم معرفة المتعدّي وغير المتعدّي بوجه من الوجوه، وفي تعريفه الفعل المتعدّي نظر؛ لأنّ قوله: وهو الذي يتعدّى إلى مفعول به يصدق على المصدر المتعدّي الذي يُضاف إلى

الفاعل ويترك المفعول منصوبا، نحو: (عَجِبْتُ من دق القصار الثوب)، فلا يكون التعريف مانعاً، وقد وجب أنْ يكونَ التعريف مانعاً؛ ولأنّه يلزم منه أنْ يكونَ مررت في قوله: (مَررت بزيدٍ) متعدياً؛ لأنّه يتجاوز عن التاء، ويصل إلى (زيد) الذي هو مفعول به، فإنْ قلتَ: هو متعد؛ لأنّه صار متعديا بواسطة حرف الجر، قلت: هذا التعريف للفعل الذي هو متعدٍّ بنفسه لا للفعل الذي يكون متعدياً بواسطة التضعيف أو غيره، وأيضاً قوله: وتعدية في الثلاثي يدلُّ على أنّه لازم، وكونه متعدياً أمرٌ عارضٌ له، وأيضاً قولهم: المتعدي هو ما يصل إلى المفعول به من غير وساطة الحرف، نحو: **(ضَرَبْتُ زَيْدَاً)**، يدلُّ على بطلان هذا التعريف[٤٣].

٦. ومن منهج الإمام البهشتي أنّه كان يدافع عن آراء المصنّف الزنجاني وتعليلاته، ومثال ذلك: قوله: فإن قيل لو قال المصنّف حرف من حروف الحلق غير الألف لكان أولى؛ لأنّ حروف الحلق لا تنحصر في الستة المذكورة، أجيب بأنّه حيث بيّن حروف الحلق ولم يذكر الألف عُلِم منه أنّ الألف لا يدخل في حكم المذكور، ولقائل أنْ يقول في تمثيله: **(سَأَلَ_ يَسْأَلُ)** نظراً؛ لأنّ **(سَأَلَ_ يَسْأَلُ)** ليس من الثلاثي المجرَّد السالم، والبحث فيه والجواب عنه أنّ السالم لا يوجد في بعض النسخ، وهو الأولى[٤٤].

٧. امتاز شرح البهشتي بأسلوب الافتراض، والذي يُعرف بأسلوب الفنقلة[٤٥]؛ إذ تنوّعت هذه الأمثلة في كثير من المواضع التي جاءت في شرح التصريف العزّي، ومن ذلك:

- فإنْ قيل لمَ بُنِي، نحو: نصر، ولو بنى فلِمَ بنى على الحركة؟ ولو بُنِي على الحركة؟ فلِمَ بُنِي على الفتحة؟ قلنا: أمّا الأول: فـ لأنّ الأصل في الأفعال البناء لعدم موجب الإعراب فيه. وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة. وأمّا الثاني: فلمشابهة المضارع في دخول قد عليهما، نحو: قد ضَرَبَ وقد يَضْرِبُ، ودخول

إنْ للشرط عليهما، نحو: إنْ فعلتَ فعلتُ، وإنْ تفعلْ افعلْ، ولكون كل منهما فعلا ورجوعهما إلى أصل واحد وهو المصدر، ووقوع كل منهما صفة لنكرة، نحو: مررت برجل ضَرَبَ، وبرجلٍ يَضْرِبُ. وأمّا الثالث: فلكون الفتحة أخفُّ الحركات بشهادة الحس، وهو مطلوبة عند العرب.

- فإنْ قيل لِمَ اختصَّ ضمير المخاطب بالكسرة؛ قلت: لأنّها جزء الياء، وهي من علامات المؤنّث كما في هذا.
- فإنْ قيل لِمَ لمْ تسلك طريق الاتباع في المفتوح العين أيضاً؟ قلتُ: لأنّ الاتباع في المضموم العين؛ لاستثقالهم الخروج من الكسرة إلى الضمّة. ألا تراهم أهملوا (فِعُلَ) بكسر الفاء وضم العين لذلك، فإنْ قلتَ: هذا منقوض بـ (حِبُك) هذا من تداخل اللغتين؛ لأنّ(حِبِك) بكسرتين و(حُبُك) بضمتين، والكسر من الأول والضمّ من الثاني، فإنْ قلتَ: لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة فيما ذكرتم لتوسط حرف وآخر بينهما؛ قلت: لا يعدُّ الساكن بين الكسرة والضمّة فأصلا حتى يكون مانعاً من لزوم الخروج من الكسرة إلى الضمّة؛ لأنّهم يعدُّون الفاصل بالساكن كـ لا فصلٌ على ما عرفت.

المبحث الثاني

المنهج الشكلي عند الإمام البهشتي في كتابه (الخُلاصة الصرفيّة في شرح الرسالة العزيّة).

قصدنا بالمنهج الشكلي عند الشيخ البهشتي هو ما كان يهتمُّ بالأمور الشكلية البعيدة عن القضايا العلميّة، فلا علاقة له بالمسائل الصرفية الخلافية ولا التعليليّة بل هو لإيضاح منهجه الشكلي في عرض الماد العلمية، ويمكن تلخيصه بالسمات الآتية:

١. كان كثير الاستعمال للألفاظ والجمل الإنشائية لا سيما في ختام شرحه للمسائل الصرفية والتي كان يروم فيها توضيحاً لمسألة ما أو ردّاً أو اعتراضاً، ومن ذلك:

- حديثه عن أحرف المضارعة المزيدة في أوّله، قال: "لأنّ الماضي والأمر ليسا ممّا يتعاقب على أوله إحدى الزوائد الأربع، قوله: (وهي اي الزوائد الأربع الهمزة والنون والتاء والياء) وقد جُمعت تلك الزوائد الأربع في ثلاثة أبنية بحيث لا يزيد عليها غيرها ولا ينقص عنها، وهي المذكورة في المتن. فإنْ قلتَ: لِمَ خصّصْتَ هذه الحروف الأربع دون غيرها بالزيادة، قلت: لمّا احتاجوا إلى زيادة الحروف لنصب العلامات والزيادة مفضية إلى الثقل **بشهادة وجدان الطبع السليم والذهن المستقيم**، فالمناسبة تقضتي أنْ لا تزاد الأحرف فيها توجد خفة وحروف المد واللين في غاية الخفة، وإنّما قلنا ذلك لجرها **مجرى النفس الساذج والاستئناس المسامع بها لكثرة دورها بأنفسها وأبعاضها،** وهي الحركات الثلاث، وإذا كانت خفيفة فعُيّنتْ تلك الزيادة دون غيرها، فإنْ قلتَ: فلم اختصّوا المضارع بإلحاق الزيادة دون الماضي، قلت: لأنّ الصيغة

المزيد عليها بعد الصيغة المجرَّدة، والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فحصل الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة للزمان اللاحق[٤٦].

- **قال: "وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا الْمَضْمُومَ فِي الْضَّمَّةِ، وَمَا قَبْلَ الآخِرِ يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً، تَقُولُ: نُصِرَ زَيْدٌ واسْتُخْرِجَ الْمَالُ."**

أقول: همزة الوصل المكسورة التي وقعت قبل المتحرّك الأول تتبع المتحرّك الأول في الضمّ؛ لأنّ الهمزة إذا لم تكن تابعة لهذا المضموم في الضمّ يلزم الانتقال من الكسرة إلى الضمّ وهو مؤدّي إلى الثقل المدرك في الطبع السليم والمهروب عنه، فإنْ قلتَ: لِمَ لمْ يقتصر على ضمّ الهمزة مع أنّ الالتباس مرتفع، قلت: لا نسلم عدم الالتباس حينئذ بل حصل الالتباس بالأمر عند سقوط ضمّ الهمزة في الدرج، نحو قولك: (قال اسْتَخْرِجْ)، قوله: (وما قبل آخره يكون مكسوراً ابداً)؛ أي ما قبل آخر الماضي المبني للمفعول لا يكون إلا مكسوراً، إشارة إلى أنّ كسر ما قبل الآخر، ليس مخصوصا بالقسم الأول بل الماضي المبني للمفعول أعمّ من أنْ يكونَ ثلاثياً أورباعياً أو مزيداً فيه أو يكون في أوله همزة أو لا يكون ما قبل آخره مكسوراً إلا بدليل الذي ذكرناه، وإنّما تعرّض لذلك وتأكّد بقوله أبداً الرفع، وَسِم من يتوَسّم أنّ كسر ما قبل الآخر مخصوص بالماضي المبني للمفعول الذي يكون في أوله همزة.[٤٧].

- **قال: وَمَتَى كَانَ فَاءُافْتَعَلَ صَاداً أَوْ ضَاداً أَوطَاءً أَو ظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً، فَتَقُولُ فِي (افْتَعَلَ) مِنَ الصُّلْحِ(اصْطَلَحَ)، وَمِنَ الْضَّرْبِ (اضْطَرَبَ)، وَمِنَ الْطَّرْدِ (اطَّرَدَ)، وَمِنَ الْظُّلْمِ (اظْطَلَمَ)، وَكَذَلِكَ مُتَصَرِّفَاتِهِ، نَحْوُ: يَصْطَلِحُ، وَهُو مُصْطَلِحٌ، وَذَاكَ مُصْطَلَحٌ، اِصْطَلِحْ لاَ تَصْطَلِحْ.**

أقول: لو كان فاء افتعل صاداً قلبت تاؤه طاء، فتقول: (اصْطَلَحَ) في اصْتَلَحَ من الصلح، ولو كان ضاداً قلبت تاؤه الصاد تاءً، كقولك (اضْطَرَبَ) في اضْتَرَبَ من الضرب، ولو كان أيضاً ذلك طاء قلبت تاء افتعل طاء أيضاً، كقولك: (اطَّرَدَ) في اتْطَرَدَ من الطرد؛ لأنّه إذا قلبت التاء طاء لزم اجتماع المثلين ولم يمنع مانع من الإدغام، فقد وجب الإدغام، ولو كان فاء افتعل ظاءً، قلبت تاؤه طاء أيضاً، فتقول: (اظْطَلَمَ) في الظلم من الظلم، والدليل على القلب في الكل مجانسة الطاء لتلك الحروف، وتصل الأصل، فإنْ قلتَ: لا نسلم ثقل الأصل بل الثقل في التاء أكثر؛ قلت: قد /ظ٢٣/ يدرك بالطبع السليم والزمن المستقيم أنّ (اطّردَ) أخفُّ من (اطترد)، وكذلك غيره، وحكم متصرفات (افتعل) من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر بالصيغة والنهي حكم افتعل في أنْ ثقلتاؤها لما مثله، أمّا المضارع، نحو: يصطلح من يصتلح، أمّا اسم الفاعل، كقوله: فهو مصطلح من مصتلح، وأمّا اسم المفعول، فمثل قوله: وذاك مصطلح من مصتلح، وأمّا الأمر بالصيغة فـ نحو: اصطلحْ من اصتلح، وأمّا النهي فـ نحو: قوله: لا تصطلحْ من لا تصتلحْ، وعلّة انقلاب التاء طاء في تلك المتصرفات هي التي ذكرنا في الأصل، وأيضاً حملتْ المتصرفات في الانقلاب على الأصل ليكون الباب كله على نهج واحد[٤٨].

- قال: فَإِنِ انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا عَادَتِ الْوَاوُ، تَقُولُ: يَا زَيْدُ ايْجَلْ تُلْفَظُ بِالْوَاوِ وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ.

أقول: انضمّ ما قبل الواو في نحو: ايجل، عادت الواو التي قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فتقول يا زيد ايجل بالواو، وتلفظ وتكتب بالياء فإنْ قلتَ: لمْ يتلفظ بالياء، وإنْ يلفظ بالواو لِمَ لمْ تكتب بالواو؟ قلتُ: إنّما لم يتلفظ بالياء

لاستلزامه النقل المدرك بالطبع السليم والزمن المستقيم، وإنّما لم يكتب بالواو ليدلَّ على أنّ الأصل هو الياء لا الواو، والتلفّظ بالواو فيه لأجل غرض(٤٩).

- قال:" فَإِنْ كَانَتِ الأُولَى هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا. "

أقول: أي إنْ كانت الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعين اللتين أولاها متحركة وثانيها ساكنة همزة وصل تعود الهمزة الثانية التي صارت واواً أو ياء أو ألفا همزة عند الوصل بما قبلها إذا كان ما قبل الهمزة مفتوحاً، فتقول أرمل بالهمزة، ووجه العود هو أنّه لما ارتفع موجب التخفيف أعادوها إذا لم تكن ثقيلة لعدم اجتماع الهمزتين؛ لأنّه حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بما تقدّم، وإنّما قيد بقوله إذا انفتح ما قبلها، إذ لو كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً لا تعود الهمزة الثانية لاستلزام الضمّة والكسرة مع الهمزة استثقالاً يدرك بالطبع السليم والذهن المستقيم، وإنّما قيد بأنّ الهمزة الأولى يجب أنْ تكون همزة وصل لأنّها لو كانت أصلية لا تسقط في الوصل وإذا لم تسقط لا تعود الثانية همزة(٥٠).

٢. كان يستعمل في بعض الأحيان كلمة (تأمّل)، ويستعملها غالباً في الأمور التي لا تحتاج في نظره إلى إيضاح ودليل. فمن ذلك:

- قوله: (لوصول الأثر إليه) أي إلى المفعول هو العلة الغائية للتوصّل بالآلة، وغاية الشيء خارجة عنه، فلا يكون فعلاً له لكن ذكره المصنّف لتكمل الحدِّ، فإنّ الشيء المتعلّق بالعلل الأربع يجب أنْ يؤخذ في حدّه جميعها ليتم، وباقي العلل في هذا الحدِّ ظاهر يعرف بالتأمّل، ولقائل أنْ يقول إنّ هذا التعريف صدق على جميع الآلات والعلاجيات، كـ الصوت وغيرها من الآلات المختصّة

بالمعاني الواضحة للحسّ دون المعاني المختصّة بالعلم، وأيضاً يصدق على الأدوية التي يعالج بها الطبيب المريض، فإنْ قلتَ: في الجواب التقدير هو اسم يعالج به الفاعل المفعول فاندفع ما ذكرتم؛ لأنّها ليستْ اسما قلنا الاسم ليس ما يعالج به بل الذي يعالج به الفاعل المفعول هو المسمّى والبحث في اللفظ، والأوْلى أن يقال في تعريف اسم الالة هو ما اشتق من فعل ليكون اسما لمَا يستعان به في ذلك الفعل، كـ المفتاح، فإنّ اسم الآلة المخصوصة التي استعان به في فتح الباب(٥١).

- قال: "فَصْلٌ فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ، أَمَّا الْمَاضِي.. فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَىً وُجِدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضي".

أقول: لمّا فرغ عن الأبحاث التي هي كـ المبادئ شرع في البحث عن كيفية التحويل المقصود بالذات، وهو يتوّقف على معرفة أقسام الفعل من وجه آخر هي الماضي والمضارع والأمر، فقسّمَه إليها، وأردف كل قسم منها بالأمثلة المختلفة، وإنّما انحصر الفعل في الثلاثي؛ لأنّه لا يخلو ما أنْ يدلَّ على اقتران حَدَثٍ بزمانٍ قبل زمانك أولا، والأول: الماضي، والثاني: لا يخلو إمّا أنْ يتعاقبَ على أوله الزوائد الأربع أو لا، الأول: المضارع، والثاني: في الأمر؛ وإنّما قدّم الماضي وأمثلته، وتعريفه على غيره أصالة؛ لأنّ الغير متفرع عليه بالزيادة والنقصان فيه، وقال: (الماضي هو الفعل إلى آخره)، فقوله: هو الفعل الذي دلَّ على معنى يدخل فيه الماضي وغيره من الأفعال، وقوله: (وجد في الزمان الماضي) يخرج الغير عن هذا التعريف، فإنْ قلتَ: هذا تعريف الشيء بنفسه؛ لأنّه عرّف الماضي بالماضي، وذلك باطل، قلت: لا نُسلِّم ذلك؛ لأنّه عرّف الفعل الماضي بالزمان الماضي، وكل واحد منهما غير الآخر، قيل في جوابه أنّ تعريف الماضي بالمجموع، والمجموع

مساوٍ للماضي، وفيه نظر؛ [لأنّ] مساواته للمجموع لا يدافع السؤال بل يؤكده، يُعرف بالتأمّل، فإنْ قلتَ: هذا التعريف غير جامع لخروج السؤال _قولنا: (ما ضَرَبَ زَيدٌ عمراً)_ عنه؛ لأنّه لا يدلُّ على معنى وجد في الزمان الماضي بل يدلُّ على عدم ذلك المعنى، قلت: هذا المعنى الذي أراده أعمُّ من أنْ يكونَ وجوديا أو عدمياً، وإذا كان كذلك فلا يردُّ النقض؛ لأنّه يدلُّ على عدم الضرب في الزمان الماضي، فإنْ قلتَ: وكذا عن مانع لدخول (لم يضرب زيد عمرا) فيه، قلت: دلالته على الزمان الماضي بالعرض لا بالذات، والبحث فيه بالذات[٥٢].

- قال: **وَإِنَّمَا أُلْحِقَ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَّاتِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْتَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ الإِبْدَالُ، كَقَوْلِهِمْ أَمْلَيْتُ، بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ، وَالْحَذْفُ كَمَا قَالُوا مَسْتُ وَظَلْتُ _بفتح الفاء وكسرها_ وَأَحَسْتُ، بِمَعْنَى: مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ**[٥٣].
- أقول: هذا جواب عن دخل مقرَّر توجيه السؤال أنْ يقال إنّ المضاعف ثلاثياً كان أو رباعياً ليس فيه إلّا التضعيف، وهو ليس من حروف العلة فلم يكن من جملة المعتلات لا يجوز إلحاقه بها، أجاب المصنّف عنه بأنّ حرف التضعيف يقبل التغيير كحروف العلة، مثل الإبدال، كـ قولهم: **(أَمْلَيْتُ)** بمعنى: **(أَمْلَلْتُ)** فإنّهم أبدلوا اللام الثانية ياءً، ومثل الحذف، كـ قولهم: **(مَسْتُ)** بفتح الميم وكسرها، و**(وَظْلْتُ)** بفتح الظاء التي في فاء الفعل وكسرها، وقولهم: **وَأَحَسْتُ في مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ**، فإنّهم حذفوا إحدى السنين في المثال الأول، وإحدى اللامين في المثال الثاني، وإحدى السينين أيضاً في المثال الثالث، وتلك السين واللام عين الفعل فحينئذ حكم حرف التضعيف كـ حكم حروف العلة، فصار المضاعف مشابهاً للمعتلّات من تلك الحيثية، وفي أمثلة

الحذف لف ونشر يعلم من بالتّأمّل معنى مَسّتْ بفتح الميم وكسرها لمَسِسْتُ، ومعنى **أَحَسّتْ وَأَحْسَسْتُ** أدركت بالحسّ[٥٤].

٣. كان غالباً ما يختم تعليلاته بكلمة: (فافهم)، ومن ذلك:

- فإنْ قلتَ: لِمَ لمْ يخفَّف الهمزة في الأول؟ قلتُ: تخفيف الهمزة لا يخلو عن إبدال الألف من الهمزة أو حذف الهمزة بيْنَ بيْن؛ أي بيّن الهمزة وبيّن الحرف الذي منه حركتها؟ وقيل في تفسير بيْنَ بيْن[٥٥]، هو جعل الهمزة من الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها في بعض المحال. وسُمِّيَ البحث على جميع التقدير لم يخفّف الهمزة مبتدأ بها؛ لأنّها لو خفِّفت فلا يخلو من أنْ يكونَ ذلك التخفيف بالإبدال أو بالحذف أو بيْنَ بيْن، والكل باطل.

أمّا الأول فلأنّها لو خفّفت لم يكن تخفيف بالإبدال الألف عنها؛ لامتناع وقوع الألف في الابتداء، ولم يكن تخفيفا بإبدال الواو والياء من الهمزة؛ لأنّ إبدالهما من الهمزة كما ستعرف لا يكون إلا إذا كانت الهمزة ساكنة أو متحركة قبلها مدّة أو كانت الهمزة مفتوحة قبلها مكسور أو مضموم، وكل ذلك منتفٍ إذا كانت الهمزة في الأول. وأمّا الثاني فلأنّ تخفيفها بالحذف لا يكون إلا إذا تقدّمها ساكن كما ستعلم، وهو منتفٍ هنا.

أمّا الثالث فلكسِر اهتم الابتداء بما يشبه الساكن؛ لأنّ الهمزة المجعولة بيْنَ بيْن قريب من الساكن، فإنْ قلتَ: لا نسلم أنّ التخفيف بالحذف مخصوص بما تقدّمها ساكن؛ لأنّ حذف كل ممّا تخففت الهمزة فيها بالحذف ابتداء أُجيبَ عنه بأنّا لا نسلم أنّ حذف الهمزة هنا ابتداء؛ لأنّ المحذوف من: (أخذ، وأكل) هو الهمزة الثانية،

وهي ليست ابتداء بل بعد همزة الوصل، فلمّا حذفت الثانية حذفت همزة الوصل استغناء بحركة ما قبلها.

ولقائل أنْ يقول لو قال حُكم المهموز الذي لم يكن في حروفه الأصول حرف علة حُكم الصحيح لكان أولى؛ لأنّ المهموز المعتل ليس حكمه حكم الصحيح فافهم(٥٦).

- قال: فَصلُ بِنَاءِ اسْمَيِ الْزَّمَان وَالْمَكَانِ مِن يَفْعِلُ بِالكَسْرِ علَى مِفْعِلٍ مَكْسُورَ الْعَيْنِ كـ الْمَجْلِسِ وَالْمَبِيتِ مِنْ يَفْعَلُ وَيفْعُلُ بِفَتْحِ الْعَينِ وَضَمِّهَا علَى مَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ، كـ الْمَذْهَبِ وَالْمَدْبَغِ وَالْمَقْتَلِ وَالْمَشْرَبِ والْمَقَامِ.

أقول: اسم الزمان والمكان من المشتقّات اسم موضوع للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل مطلقا من غير تقييد بشخص او زمان معين ؛ لأنّ المراد بالمخرج مكان الخروج مطلقا أو زمان الخروج مطلقا فلا يخلو من أنْ يبنى من الثلاثي أو غيره، فإنْ بُنِي من الثلاثي فلا يخلو من أنْ يكونَ الثلاثي معتل الفاء واللام أولا يكون شيئا منهما، فإنْ كان الثلاثي أي كان ثلاثياً مجرّداً أو أجوفاً فلا يخلو من أنْ يكونَ مضارعه مكسور العين أو مضموم العين أو مفتوحها، فإن كان مكسور العين فاسم الزمان والمكان منه على وزن: (مِفْعِلٍ) بكسر العين مثل: المجلس، فإنّه مفعل من الثلاثي المجرَّد السالم، وهو: جلس_ يجلس، ومثل: المبيت، فإنّه مفعِل من بات يبيت من الأجوف اليائي؛ لأنّه كان في الأصل: مَبْيِت، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها لما علمت صار: مَبِيْت، وإنّما انكسروا لأنّهم أرادوا أن يوافق حركة اسم الزمان أو المكان منه في العين حركة عين المضارع الذي يكون اسم الزمان والمكان منه، وإن كان عين المضارع منه مضموماً أو مفتوحاً، فاسم الزمان والمكان منهما على: (مَفْعَلٍ) بفتح العين، وإنّما انفتحوا في مفتوح العين لما ذكرنا ولم يضمّوا في مضموم العين

لعدم مفعُل بالضمّ إلا في مثالين، وهما: مكرُم ومعوُن، ولمّا امتنع الضمّ اختير/ظ٦٤/ الفتح؛ لكون الكسّرة أخت الضمّة، مثال ذلك: المذهَب، فإنّ مفعَل من ذهب_ يذهب من الثلاثي المجرَّد السالم من باب فعَل_ يفعَل بفتح العين في الماضي والمضارع، ومثل المعتل فإنّه أيضاً مفعَل لكون مضارعه مضموم العين؛ لأنّه من قتَل_ يقتُل، ومثل المشرَب، فإنّه أيضاً مفعَل من باب فعِل_ يفعَل، وإنّما جيء بالمشرب أيضاً ولم يكتفِ بالمذهب؛ لأنّه من باب آخر، ومثل المقام فإنّه مفعِل من الأجوف الذي هو من باب فعَل_ يفعُل بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر، وإنّما قلت: إنّه مفعُل؛ لأنّ أصله مقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبتْ الواو ألفاُ لما علمت في استقام، وإنّما لم يكتفِ بالمعتل وحي بالمقام لأنّ الأول من الصحيح والثاني من الأجوف، فلو قال بدل المشرب المباع لكان أولى فافهم. وإنْ كان الأول اي إنْ كان بناء اسم الزمان والمكان من الثلاثي معتل الفاء أو اللام وإنْ كان الثاني من الأول، أي إنْ كان بناؤهما من غير الثلاثي فليذكر حكمها من بعد فليسكن على ذكر منسك.(٥٧).

- **قال: أَمَّا الْيَاءُ فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نَحْوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ وَيَئِسَ يَيْئَسُ وَيَسَرَ يَيْسِرُ.**

أقول: لما فرغ عن المعتل الفاء الواوي وأقسامه شرع في المعتل الفاء اليائي، وقال: وأمّا الياء في المعتل الفاء فتثبت على كل حال، أي تثبت الياء في المضارع سواء كان على (يفعِل) بكسر العين أو فتحها او ضمها، نحو: يَمُنَ يَيْمُنُ في مضموم العين، وَيَئِسَ يَيْئَسُ في مكسور العين، ويَسَرَ يَيْسِرُ في مفتوح العين، فإنْ قلتَ: ما وجه عدم الحذف في المعتل الفاء اليائي /ظ٣٧/ قلت: انتفاء الموجب وهو الذي ذكر من قبل فافهم(٥٨).

الخاتمة

بعد أن انتهينا من عرض منهج الشيخ البهشتي أبي العلاء محمد بن أحمد بن البهشتي الاسفراييني المشهور بفخر خراسان، في كتابه الموسوم بـ (الخلاصة الصرفية في شرح الرسالة العزيّة) وصلنا إلى أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث، وهي:

١. لم يُكثر الشيخ البهشتي –رحمه الله– من الاستشهاد بالقرآن الكريم فلم يستشهد بسوى ثماني عشرة آية، وعلى هذه القلّة فهو مُكثر قياساً على الشواهد الأخرى، فلم يستشهد بالشعر إلا بالقليل، فكان بموضعين لا غير.
٢. لم يستشهد الشيخ البهشتي بالحديث النبوي الشريف، ولعلّ سبب هذا يعود لطبيعة المادة العلمية، فعلم الصرف كما هو معروف يهتم ببنية الكلمة لا بالتراكيب النحوية ولا السياقية.
٣. لم يكن للبهشتي مذهب خاص ينتسب إليه في مذهبه الصرفي، وخير دليل على ذلك أنه لم يفرق بين المصطلحات البصرية والكوفية، فاستعمل كلا المصطلحين بل في بعض الأحيان يستعمل المصطلحين في آن واحد، كما في استعماله لمصطلح الغابر والحال والاستقبال، وكلها قصد بهم الفعل المضارع.
٤. كان قليل الاستشهاد بأقوال العرب، وكذا الأمثال فلم نجد له نصيباً منها.
٥. كان منهجه في التعليل متميّزاً جداً، واستعمل في ذلك أسلوب الافتراض، وكان يُدحض كل الآراء التي يتعرّض لها بهذا التعليل.
٦. صنّف الكثير من العلل، فوسمها بالقلّة والكثرة، والخفّة والثقل، وغير ذلك.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش

(١) سلّم الوصول إلى طبقات الفحول: ٤/ ٢٧٤.

(٢) الأعلام: ٥/ ٣٢٥.

(٣) هدية العارفين: ٢/ ١٥٦.

(٤) معجم المؤلّفين: ٨/ ٢٤١.

(٥) ينظر موقع ويكيبيديا، تمتّ الزيارة في يوم الخميس الموافق: ٢٣/ ٠٢/ ٢٠٢٣.
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%87%D8%B4%D8%AA_%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%AF_(%D8%B4%D8%A8%D8%AE%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AA)

(٦) ينظر معجم البلدان: ١/ ٥١٦.

(٧) يوجد منه نسخة في: مكتبة أحمد ثالث ١٩٠٧ ورقة ١٣٥، ٨١٦ هـ؛ المكتبة الأحمديّة بحلب عقائد ٧٣٧ ورقة ١٩٨, ٨١٦ هـ؛ ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(٨) تاريخ التأليف هذه النسخة في سنة ٧٤١ هـ؛ وتوجد منه نسخة في: آستان قدس رضوي ١٥١٠٩, ١٣٨٢ هـ؛ ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(٩) توجد منه نسخة في: آستان قدس رضوي رقم ٥٢٩٢، ٩٥٦ هـ؛ رقم ٥٢٩٠، ١٠٩٥ هـ؛ رقم ٧٠٢٠، ١٠٩٧ هـ؛ رقم ٥٢٨٩, ١٥٤٤٨, ٩٤١ هـ. ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(١٠) توجد منه نسخة في: كوبريلي ٨٢٥/ ٢ ورقة ٩٣ – ١٣٢؛ أسعد أفندي ١١٩١؛ ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(١١) توجد منه نسخة في: أحمد ثالث ٣١٣٦ ورقة ٢٥؛ سليم آغا رقم ٧٣٢/ ١٣ ورقة ١١٦ – ١٢٣؛ ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(١٢) ينظر الأعلام: ٥/ ٣٢٦، وهي رسالة في الفقه الحنفي، توجد منه نسخة في مكتبة أسعد أفندي تحت رقم ١١٢٨؛ ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦، وخزانة التراث: ٨/ ٦٥٥.

(١٣) ينظر هدية العارفين: ٢/ ١٥٦، ومعجم المؤلّفين: ٨/ ٢٤١. توجد منه نسخ في: Cankiri رقم ٩٠/ ٢ ورقة ١٧٨ – ١٨٨؛ Karaman رقم ١٢٤٢ ورقة ١٠٢. ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(١٤) ينظر سلّم الوصول: ٤/ ٢٧٤، وتاريخ العتبي هو المسمّى «اليميني في تاريخ يمين الدولة محمود بن سبكتكين» تأليف أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتبي، كاتب السلطان محمود الغزنوي وهو مطبوع. ينظر تاريخ أربل: ٢/ ١٠٢، وذكره صاحب معجم التاريخ الإسلامي: ٤/ ٢٧٨٩.

(١٥) ذكره صاحب خزانة التراث: ٣٢/ ٤٧٦.

(١٦) ينظر الأعلام: ٥/ ٣٢٦، وهدية العارفين: ٢/ ١٥٦، ومعجم المؤلّفين: ٨/ ٢٤١. توجد منه نسخ عدة، في: تاريخ التأليف ٨٦١ هـ؛ Muradiye رقم ٢٠٢٨، ٨٦١ هـ؛ Amasya ورقة ١٧٠٢/ ٣ ورقة ٢٤ – ٣٤؛ ١١٢٠ هـ؛ Amucezade رقم ٣٠١/ ٣ ورقة ١٣٥ – ١٨٤, ٩٣٩ هـ؛ Karahisar 17661/ 7 ورقة ١٧٩ – ٢٢٥؛ ١٠٦٨ هـ؛ رقم ١٨١٦٢/ ١ ورقة ٩؛ ينظر معجم تاريخ التراث الإسلامي: ٤/ ٢٥٦٦.

(١٧) ينظر سُلّم الوصول: ٤/ ٢٧٤، والأعلام: ٥: ٥/ ٣٢٥، وهدية العارفين: ٢/ ١٥٦، ومعجم المؤلّفين: ٨/ ٢٤١.

(١٨) ينظر النص المحقّق: ٧٧– ٧٨.

(١٩) نسب ذلك في أكثر من أربعة مواضع، ينظر: صفحة وصفحة و.....

(٢٠) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٢٤.

(٢١) ينظر شرح ابن الناظم: ٦٢٠، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٥٠.

(٢٢) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٥٠.

(٢٣) جاء ذلك في ثلاثة مواضع، ينظر الخلاصة الصرفية: ٢٠٢.

(٢٤) هذه لغة تميم، وهي لغة النقص بخلاف لغة الحجاز إذ تُنسب لهم لغة الإتمام، قال الرضي الاستراباذي: "واعلم أن في استحيا لغتين: لغة أهل الحجاز استحيا يستحيي –بياءين– مستحى مستحيا منه، على وزن استرعى يسترعى سواء، ولغة بنى تميم استحى يستحى، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين فمذهب الخليل أنه مبنى على حيى معلا إعلال هاب وباع، فكأنه قيل: حاى، فكما تقول في باع: استبعت، تقول في حاى: استحيت، وإنما بنى على حاى المرفوض، لان حق حيى إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه، فاستحى على هذا في الاصل استحاى كـ استباع، حذفت حركة الياء، إذ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنا ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في ياجل وطائى، وكذا تقول في المضارع: إن حقه يَسْتَحيِيُ كـ يستبيع، حذفت حركة الياء، إذ لا نظير له في الأفعال، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين، والأمر منه اسْتَحِ". شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ١١٩.

(٢٥) ينظر الخلاصة الصرفية: ٢٠٢.

(٢٦) الرجز للعجّاج، وهو في ملحق ديوانه: ٢/ ٣٣١.

(٢٧) البيت من الرجز للشاعر رؤبة بن العجاج، ينظر بيته في ديوانه، ٣/ ١٧٩.

(٢٨) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٠٢.

(٢٩) ينظر المصدر السابق: ١٨٨.

(٣٠) ينظر متن تصريف العزّي: ٥٨.

(٣١) ينظر الصحاح: ٤/ ١٦٩٤.

(٣٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠/ ٤٨٩١.

(٣٣) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٠٧.

(٣٤)التصريف العزّي: ٦٧.

(٣٥) الرجز للعجّاج، وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١.

(٣٦) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٣٠- ١٣١.

(٣٧) ويب: أداة للتعجب، وهي مثل ويل، قال الجوهري: وَيْبٌ: كلمة مثل وَيْلٌ. تقول: وَيْبَكَ ووَيْبَ زيدٍ، كما تقول وَيْلَكَ، معناه ألزمك الله ويلا، نصب المصادر. فإن جئت باللام قلت ويب لزيد، فالرفع مع اللام على الابتداء أجود من النصب، والنصب مع الإضافة أجود من الرفع. ينظر الصحاح: ١/ ٢٣٦.

(٣٨) ينظر التصريف العزّي: ٩٣.

(٣٩) ينظر التعريفات: ١٩٢.

(٤٠) قال قالَ الزَّمَخْشريُّ: هُوَ (عَيْنٌ) يقالُ لَهُ جوزمان لبَني زَيْد المُوسَوِي من بَني الحُسَيْن، أَو وادٍ بَين ضاحِكٍ وضُوَيْحِكٍ، وهما جَبَلانِ أَسْفَلَ الفَرْشِ؛ هَكَذَا ذَكَرَه ابنُ جنّي، رحِمَه اللَّهُ تَعَالَى، وقيلَ: هُوَ من بِلادِ خزاعَةَ. ينظر تاج العروس: ٣٦/ ٣١٥.

(٤١) الويل: أي كلمة عذاب، ينظر العين ٣٦٧/٨، وتهذيب اللغة: ٣٢٧/١٥.

(٤٢) ينظر الخلاصة الصرفية: ٢٠٥- ٢٠٦.

(٤٣) ينظر الخلاصة الصرفية: ٩٨.

(٤٤) ينظر المصدر السابق: ١٦١.

(٤٥) هو أسلوب تعليمي افتراضي اشتهر قديماً لا سيما عند الإمام الزمخشري.

(٤٦) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٠٩.

(٤٧) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٠٨.

(٤٨) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٢٩.

(٤٩) ينظر المصدر السابق: ١٥٩.

(٥٠) ينظر المصدر السابق: ٢٢٩.

(٥١) ينظر الخلاصة الصرفية: ٢٢٩.

(٥٢) ينظر الخلاصة الصرفية: ١٠٠.

(٥٣)ينظر التصريف العزّي: ٧٣.

(٥٤) ينظر معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٩.

(٥٥) ذهب الكوفيون إلى أن همزة بَيْنَ بَيْنَ ساكنة. وذهب البصريون إلى أنها متحركة، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها ساكنة أن همزة بَيْنَ بَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبْتَدَأ به.

(٥٦) ينظر الخلاصة الصرفية: ٢٠٨.

(٥٧) ينظر الخلاصة الصرفية: ٢٢٤.

(٥٨) ينظر المصدر السابق: ١٦١.

المصادر والمراجع

١. **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم، أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق، صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس، صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.

٢. **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى، ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط/ الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٣. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى، ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (د. ط. ت).

٤. **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى، ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د. ط. ت).

٥. **معجم البلدان**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى، ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط/ ٢، ١٩٩٥م.

٦. **خزانة التراث**، المؤلف مركز الملك فيصل، الناشر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٧م.

٧. **معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»**، إعداد: علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٨. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت، ٧٦١ هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط/ ١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٩. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط/ ١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٠. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى، ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد، مراجعة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

١١. **شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي**، نجم الدين (المتوفى، ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

١٢. **ديوان رؤبة بن العجاج**، ضمن مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د. ط. ت).

١٣. **موقع ويكيبيديا**، تمتْ الزيارة في يوم الخميس الموافق: ٢٣/ ٠٢/ ٢٠٢٣.

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%87%D8%B4%D8%AA_%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%AF_(%D8%B4%D8%A8%D8%AE%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AA)

Sources and references

1. The ladder of access to the layers of stallions, Mustafa bin Abdullah the Ottoman Constantinople, known as “Katib Chalabi” and “Haji Khalifa” (died 1067 AH), edited by: Mahmoud Abdel Qader Al-Arnaout, supervision and presentation, Ekmel El-Din Ihsanoglu, proofreading, Saleh Saadawi Saleh, Preparing Indexes, Saladin Uyghur, IRCICA Library, Istanbul - Turkey, 2010.
2. Al-Alam, Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, al-Zarkali al-Dimashqi (deceased, 1396 AH), Dar al-Ilm for Millions, Beirut - Lebanon, 15th edition - May / May 2002 AD.
3. The gift of those who know the names of the authors and the effects of the compilers, Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim Al-Babani Al-Baghdadi (deceased, 1399 AH), carefully printed the venerable agency of knowledge in its magnificent Istanbul printing house 1951, reprinted in offset, the Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon, (Dr. i.t).
4. The Authors' Dictionary, Omar bin Reda bin Muhammad Ragheb bin Abd al-Ghani, like the case of Damascus (deceased, 1408 AH), Al-Muthanna Library - Beirut, Arab Heritage Revival House, Beirut, (D.T.T).
5. The Dictionary of Countries, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Roumi al-Hamwi (deceased, 626 AH), Dar Sader, Beirut, 2nd edition, 1995 AD.
6. Heritage Treasury, author, King Faisal Center, publisher, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2017.
7. The Dictionary of History, “Islamic Heritage in the World’s Libraries (Manuscripts and Publications)”, prepared by: Ali Al-Reza Qara Ballut - Ahmed Turan Qara Ballut, Dar Al-Aqaba, Kayseri - Turkey, Edition: First, 1422 AH - 2001 AD.
8. Clearing evidence and summarizing the benefits, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Dr. Abbas Mustafa Al-Salihi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, vol. 1, 1406 A.H. - 1986 A.D.
9. Explanation of Ibn al-Nazim on the Millennium of Ibn Malik, Explanation of Ibn al-Nazim on the Millennium of Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. / 1, 1420 AH - 2000 AD.
10. Resorption of Beating from Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (deceased,

745 AH), investigation, explanation and study, Rajab Othman Muhammad, review, Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, I / 1 1418 AH - 1998 AD.
11. Explanation of Shafia Ibn Al-Hajib, Muhammad bin Al-Hassan Al-Radi Al-Istrabadhi, Najm Al-Din (deceased, 686 AH), achieved them, and regulated their strange, and explained their obfuscation, the professors, Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya Beirut - Lebanon 1395 AH - 1975 AD.
12. The Diwan of Ra'bah bin Al-Ajaj, within the collection of Arab poetry, he took care of correcting and arranging it, William bin Al-Ward Al-Brusi, Dar Ibn Qutayba, Kuwait, (D.T.T).
13. Wikipedia, accessed on Thursday, February 23, 2023.
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%87%D8%B4%D8%AA_%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%AF_(%D8%B4%D8%A8%D8%AE%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AA).